

اثر تطور جهاز الامن العام على الحد من الجريمة دراسة تحليلية للفترة (2019-2021)

**The impact of the development of the public security apparatus on reducing crime, an analytical study for the period (2019-2021)**

الدكتور ليث طایل بني ملحم

جامعة جدارا (الأردن)

laith.melhem1989@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2024 / 03 / 13

تاريخ الاستلام: 2024/02/06

**ملخص:**

يرتبط تطور الدول وتقدمها بمدى قدرتها على تحقيق الامن بمفهومه الشامل ، لذا تسعى الدول الى تطوير أجهزتها الامنية بما يسهم في تعزيز امنها الداخلي والخارجي، وعلى مستوى الأردن تعد التجربة الأردنية في مجال دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام نقلة نوعية على مستوى تحقيق الامن بمفهومه الشامل، وتطوير الأداء الامني والعملي لجهاز الامن العام، وبناء على ذلك سعت الدراسة الحالية لتتبع تطور جهاز الامن العام من خلال رصد الآثار التي ترتبت على الدمج سواء على مستوى الهيكل التنظيمي، او على مستوى أداء جهاز الامن العام بعد عملية الدمج في العام 2019، وبتحليل بعض المؤشرات التي رصدتها الدراسة الحالية أظهرت النتائج ان عملية الدمج أسهمت في تعزيز الرقابة التنظيمية لجهاز الامن العام وتخفيف العبء الاداري والذي تمثل بتعدد المرجعيات قبل عملية الدمج، كما توصلت الدراسة ان عملية الدمج أسهمت في زيادة كفاءة جهاز الامن على مستوى مؤشرين هما انخفاض معدلات الجريمة بعد عملية الدمج، والثاني تمثل في سرعة الكشف عن الجرائم مما يؤكد ان عملية الدمج أسهمت في المحصلة في تطوير اداء جهاز الامن العام الاردني.

كلمات مفتاحية: الأمن ، جهاز الامن العام، الدمج ، الجريمة.

**Abstract:**

The development and progress of countries is linked to the extent of their ability to achieve security in its comprehensive sense. Therefore, countries seek to develop their security services in a way that contributes to enhancing their internal and external security. At the level of Jordan, the Jordanian experience in the field of merging the General Directorate of the Gendarmerie and the General Directorate of Civil Defense within the Public Security Directorate is considered a qualitative leap. At the level of achieving security in its comprehensive sense, and developing the security and practical performance of the Public Security Service. Accordingly, the current study sought to track the development of the Public Security Service by monitoring the effects that resulted from the merger, whether at the level of the organizational structure, or on the level of the performance of the Public Security Service after the merger process. In the year 2019, and by analyzing some of the indicators monitored by the current study, the results showed that the merger process contributed to enhancing the

organizational agility of the Public Security Service and reducing the administrative burden, which was represented by the multiplicity of references before the merger process. The study also found that the merger process contributed to increasing the efficiency of the Security Service at the level of two indicators. The first is the decrease in crime rates after the merger, and the second is the rapid detection of crimes, which confirms that the merger ultimately contributed to developing the performance of the Jordanian Public Security Service

**Keywords:** security, public security apparatus, integration, crime.

## مقدمة

يمثل الأمن بمفهومه الشامل أحد أهم المصطلحات التي حظيت باهتمام الباحثين على المستويات الأكاديمية والتطبيقية؛ إذ لا يمكن للدول في نشوئها وارتقائها أن تحقق مستويات مقبولة من النمو والتنمية إلا في ظل الاستقرار الأمني؛ فتحقيق الأمن يتطلب تحليل التهديدات التي تواجه الدولة والتي تتضمن المبادئ والأولويات الاستراتيجية الأساسية لمنع التهديدات التي تواجه الدولة والتي يجب أخذها في الاعتبار أثناء تطوير وثائق جديدة لتخطيط السياسات والتشريعات التنظيمية وخطط العمل المتعلقة بالأمن القومي، إلا أنه ورغم تظل مشكلة ضمان المؤشرات المثلى لأمن الدولة بحسب (Shchokin et all , 2023) أحد أهم وظائف الدولة الحديثة خاصة في ظل التزايد المستمر لعوامل زعزعة استقرار البيئة الخارجية والداخلية على أمن الدولة.

والأمن العام هو أحد الأجهزة الرئيسية في الدولة وأداة لتحقيق الاستقرار في المجتمع، إذ لا يمكن بحسب (Dobra ,2021) نجاح عملية بناء الدولة إلا من خلال نظام أمني قوي، خاصة في الظروف التي تشهد فيها البلاد صراعاً مسلحاً أو انتعاشاً بعد الحرب. ويولي الباحث أهمية خاصة للديمقراطية والمساءلة والشفافية وسيادة القانون في تنفيذ وظائف الإدارة العامة، حيث تعتبر هذه المبادئ جوانب أساسية لضمان الأمن القومي في دولة، وهذا يتطلب إعطاء أهمية إعطاء الأولوية للأمن والاستقرار على المدى القصير، من خلال بناء مؤسسات قوية تعمل لضمان بناء نظام أمني مستقر في الدولة.

ويؤكد (Kivalov ,2023) أن الأمن القومي في سياق الأمن العام للبلد يتطلب إنشاء نموذج جديد نوعياً للإدارة العامة في مجال الأمن، مع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات الرئيسية لإصلاح الإدارة للتأثير على العلاقات المجتمعية التي تنشأ في مجال الأمن القومي مع ضرورة التمييز الواضح بين المجال الأمني والمجال الدفاعي.

وفي العصر الحديث لم يعد الأمن يقتصر على النظرة الضيقة للأمن باعتباره وظيفة تقوم بها الأجهزة الأمنية في إطار الانظمة والتشريعات بل أصبحت العلمية الأمنية فناً تمارسه جهة مختصة وفق أساليب وأسس علمية هدف تحقيق نتائج ملموسة تنعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار المجتمع عموماً (العشران وخمش، 2016). وفي ضوء الرؤية الشاملة للعمل الأمني أصبحت الدول -ومنها المملكة الأردنية الهاشمية- تهتم بتطوير جهاز الأمن العام لديها وتوسعى جاهدة لتطوير هيكله التنظيمية بهدف تسحين أدائه، وهذا يتطلب ضرورة تتبع مراحل تطور جهاز الأمن العام ومن ثم الكشف عن تأثير ذلك على الحد من مكافحة الجريمة في الاردن حتى العام(2023).

## مشكلة الدراسة:

تحدد الوظيفة الأساسية لأجهزة الامن العام بمنع الجريمة قبل وقوعها والضبط القضائي وما يتطلبه ذلك من ملاحقة المجرمين بعد وقوع الجريمة لضمان استقرار المجتمع، من خلال إقامة توازن بين ضرورة الحفاظ على النظام العام للمجتمع، و بين وجوب الحفاظ على حقوق المواطن و حرياته (طوابة، 2013) ولكن بعد تطور مفهوم الأمن في العصر

الحديث اصبح جهاز الامن العام يقوم بمهام أخرى منها ادامة الاتصال مع المواطنين ومساعدتهم على حل مشاكلهم واحترام حقوق الانسان وكرامته، وفي ضوء هذه الادوار الجديدة سعت المملكة الأردنية الهاشمية لتطوير جهاز الأمن العام ليواكب التطورات الحديثة ولتحقيق ذلك صدرت التوجيهات الملكية السامية في 2019م، بالسير الفوري في دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام ، وفي ضوء ذلك تحددت المشكلة البحثية بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما اثر دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام على الحد من الجريمة دراسة تحليلية للفترة من 2012-2019-2021؟ وقد انبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الاتية:

1- ما أثر دمج جهاز الأمن العام على تطور أداء جهاز الأمن العام بعد عملية الدمج في العام 2019 ؟

2- أثر دمج جهاز الأمن العام في الحد من الجرائم حتى العام 2023؟

#### أهداف الدراسة وأهميتها:

الهدف الرئيس للدراسة الحالية هو الكشف عن تأثير تطور جهاز الأمن على الحد من الجريمة، وتتجلى أهمية هذا الهدف في تتبع الآثار الإيجابية لهذا التطور على مستوى البني والهياكل الوظيفية والفنية لجهاز الأمن العام وانعكاسات ذلك على الحد من الجريمة باعتباره احد الأهداف الرئيسية لجهاز الامن العام.

وعلى المستوى العملي فإنه هذا الدراسة يمكن ان تقدم لصناع القرار تغذية راجعة حول أهمية تطوير جهاز الأمن مما يفتح المجال لتعزيز جوانب القوة ومعالجة اوجه القصور في مسيرة تطوير جهاز الامن العام ، كما ان الدراسة الحالية عمليا تفتح المجال لدراسات أخرى مشابهة لتحليل وعرض التجربة الأردنية في تطوير جهاز الأمن باعتبارها من التجارب الرائدة في هذا المجال الامر الذي يسهم في امكانية تعميم هذه التجربة على المستويات العربية والإقليمية والعالمية.

#### مصطلحات الدراسة:

تضمنت الدراسة الحالية مجموعة من المصطلحات تم تعريفها إجرائيا على النحو الآتي:

**الأمن:** مفهوم متعدد الأبعاد ذو نطاق ومعنى واسع للغاية جوهره في الجانب الإنساني حماية الوجود، والاستقرار والحفاظ على الهوية، والاستقلال، اما في الجانب السياسي حاجة أساسية للدولة ، غيابه يسبب القلق والشعور بالتهديد (Gierszewski & Pieczywok, 2021 p.2) وإجرائيا يُعرف الأمن بأنه " أحد وظائف الدولة في تحقيق

أهداف الحياة وشرط لاستمرار النشاط البشري.

**جهاز الأمن العام:** أحد المؤسسات الحيوية الفاعلة في تعزيز أمن الجبهة الداخلية واستقرارها وحماية الوطن والمواطن لمواجهة الأخطار والتهديدات المختلفة وضمان سير الحياة الطبيعية من خلال الواجبات التي تؤديها والإجراءات التي تتخذها للحيلولة دون وقوع الحوادث والحد من خسائره(الموقع الالكتروني لمديرية الأمن العام [www.psd.gov.jo](http://www.psd.gov.jo))

**الجريمة:** هي كل فعل أو امتناع نصت التشريعات الجنائية على عقوبة لكل شخص يقدم على ارتكابها (حسني، 1986: 47) وتعرف إجرائيا بأنها كل فعل يترتب عليه عقوبة مالية او عقوبة سالبه للحرية وفقا لقانون العقوبات الاردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

#### الدراسات السابقة:

بعد البحث في قواعد البيانات المحلية والعربية؛ تبين وجود عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية حيث قام الباحث باستعراضها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم:

1- دراسة الخالدي (2021) وهي بعنوان " دور مديرية الأمن العام في الحفاظ على الأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي في مواجهة جائحة كورونا "هدفت الى التعرف على دور مديرية الأمن الأردني في الحفاظ على الأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي في مواجهة جائحة كورونا في الأردن من خلال التطبيق على عينة مكونه من (100) موظف يعملون في مديرية الأمن العام الوقائي، ومن نتائج الدراسة ان دور مديرية الأمن العام في الوقاية من جائحة كورونا كانت بدرجة مرتفعة.

2- دراسة الشمايلة (2019) وهي بعنوان " ظاهرة الإتاوات وآثارها علي المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وأصحاب المحال التجارية، وفرضيتها ضمن قيادة أمن اقليم الوسط" تناول الباحث فيها ظاهرة فرض الإتاوات، أشكالها، أسبابها، خصائص مرتكبيها وخصائص ضحاياهم، وآثارها على المجتمع الأردني، وطرق الحد منها من وجهة نظر عينة مكونة من (150) ضابطا في الامن العام، وقد أظهرت نتائج تطبيق الاستبانة على العينة أن هناك انشار لظاهرة فرض الاتاوات بسبب ضعف القوانين التي تتصدى لهذه الظاهرة، ومع ذلك تقوم اجهزة الامن العام بدور حيوي بالتصدي لهذه الظاهرة.

3- دراسة العشران وخمش(2015) وهي بعنوان " الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الأردني: دراسة ميدانية اجتماعية" هدفت الى الكشف عن الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من خلال التطبيق على عينة قصدية تكونت من (400) مواطن ومواطنة، وأظهرت النتائج أن المواطنين الأردنيين على قدر كبير من الفهم والوعي لأهمية الوظائف الاجتماعية لأجهزة الأمن العام.

4- دراسة الدرواشة (2014) وهي بعنوان " أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام" هدفت الى الكشف عن تأثير الفقر والبطالة على ظاهرة الجريمة في الاردن من خلال التطبيق على عينة مكونة من (350) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

يظهر من خلال العرض السابق لبعض الدراسات ذات العلاقة أن تلك الدراسات استخدمت اسلوب استطلاع وجهات النظر للتعرف على الادوار المختلفة لجهاز الأمن العام الاردني، وتلتقي الدراسة الحالية مع تلك الدراسات في أن كل منها يتناول جهاز الامن العام في الاردن، الا أن الدراسة الحالية سعت إلى الربط بين تطوير جهاز الامن العام وبين الحد من ظاهرة الجريمة في الاردن.

#### منهجية الدراسة :

سوف تعتمد الدراسة الحالية المناهج البحثية الآتية:

1- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ، من أجل التعريف بمتغيرات الدراسة الأساسية (الامن العام، الجرائم).

2- **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال جمع الاحصائيات المتعلقة بالجرائم حتى عام 2023، ومناقشة الآراء والأدلة للوصول إلى النتائج.

## المبحث الأول: التطور التاريخي لجهاز الامن العام الاردني

يعتبر الامن من الناحية الاجتماعية حاجة انسانية لا يمكن أن تنهض المجتمعات بدونها، لذا حرصت الدول منذ قيامها سواء على شكل الدولة البسيطة أو المركبة على إنشاء أجهزة مختصة للحفاظ على الأمن، ومنع الجرائم، و الأنشطة الإجرامية التي تعرض النظام العام للخطر، وحماية الممتلكات العامة والشخصية، والحفاظ على النظام العام، ويقوم جهاز الامن العام بادارته المختلفة واقسامه المتعددة بواجبات عديدة لغايات المحافظة على الامن والاستقرار(الزبيد، 2014). ويأتي هذا المبحث لألقاء الضوء على نشأة الامن العام في الامن ضمن المطلب الآتية:

### المطلب الأول: نشأة جهاز الأمن العام الاردني :

شكّلت أول حكومة في شرق الأردن في 11/4/1921م برئاسة رشيد طليع الذي عُيّن رئيساً لمجلس المشاورين وسمي الكاتب الإداري (الموسى والماضي، 2021) وفي 1 تشرين الثاني 1920م تم تشكيل نواة الجيش العربي والتي تألفت من الكتيبة النظامية وقوامها 200 جندي، بالإضافة الى كتيبة المهجانة وقوامها مائتي هجان(الشباب والخليفات والبشاية، 2022) وفي عام 1926 تم تشكيل قوة البادية، وفي عام 1928 تم تشكيل حكومة وطنية وانشاء قوة عسكرية من 750 رجال، وانشاء مهبطي طائرات في زيزيا وماركا، وإرسال أربع سيارات مصفحة إلى عمان، ونتيجة لمساعي الأمير عبدالله الاول تم تشكيل قوة عسكرية اردنية في الأول من نيسان 1941 تكونت من قوة الدرك الثابت، وكتيبة الدرك الاحتياطي ( الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الاردنية، 2021).

وما بين العام 1930- 1936 نمت قوات البادية واصبحت تشكل خمس الجيش الأردني، واتسع نطاق نشاطها فشمّل الحدود مع السعودية والعراق وسوريا، وكلفت بحراسة انابيب النفط المارة بالأراضي الاردنية، وفي عام 1936 اعيد تنظيم الجيش الاردني واصبح تعداد الضباط الاردنيين (32) ضابطا، و(1007) جندي من مختلف الرتب الدنيا، وفي عام 1937 تم تشكيل قوة احتياط من (115) جندي وتم زيادة هذه القوة فيعام 1938 وبلغت (160) جنديا، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية ساهم الجيش العربي الاردني في المجهود الحربي للحلفاء،/ وهكذا اكسبت تلك الاحداث الجيش العربي خبرة واسعة ليدخل الجيش مرحلة جديدة هي مرحلة الاحتراف ويتحول الى جيش نظامي ومؤسسة عسكرية متكاملة(محافظة، 1973).

وفي عام 1946 تم استقلال الاردن رسميا حيث جرت احتفالات واسعة وقام الجيش الاردني باستعراض واسع بهذه المناسبة، ثم جاءت مقدمات حرب فلسطين عام 1948 وشارك الجيش الاردني فيها، وفي العام ذاته بدأ تدريب الطيارين الأردنيين لتكوين نواة سلاح الجو الاردني، وبدأ من عام 1951 تم البدء ببناء القوات المسلحة وتطورت قوات سلاح الجو حيث تم رفد سلاح الجو من ثالث طائرات اوستر وطائرتي دراجون رايبند واربع طائرات دوف، وكانت نواة قوة طيران الجيش في الأصل هي سبع طائرات(الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الاردنية، 2021).

وبتسلم الملك الحسين بن طلال لصالحياته الدستورية فعليا عام 1953؛ تم اعتماد استراتيجية امنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي شهدتها المنطقة العربية عموما وقضية فلسطين على وجه الخصوص، حيث اعتمدت تلك الاستراتيجية تعزيز قوة الجيش العربي لصبح قادرا على حماية الاردن، وكان أولى نتائج تلك الاستراتيجية تعريب الجيش الأردني في عام 1956 حيث اصبحت قيادة الجيش كاملة من الضباط الاردنيين(مجداب، 2021).

## المطلب الثاني: نشأة الأمن العام الأردني

في عام 1965 صدر قانون الامن العام رقم (38) وبموجب هذا القانون تم فصل الأمن العام عن الجيش العربي، وأصبح الأمن العام هيئة نظامية ذات شخصية اعتبارية مرتبطة بوزير الداخلية تضم من بين وحداتها قوات الدرك ومديرية الدفاع الوطني. وفي عام 1970 تم فصل الدفاع المدني عن الامن العام اداريا وبقي مرتبطا ماليا الى ان تم الفصل النهائي في عام 1978، وفي 2009/1/1 تم فصل القوات الخاصة في الخاصة عن مديرية الامن العام تحت مسمى المديرية العامة لقوات الدرك(الزيود، 2014) .

تحددت الواجبات العامة لقوات الامن المرتبطة بالجيش العربي في المادة الرابعة من قانون 1927 حيث نصت على ان واجبات الجيش العربي هي منع الجرائم واكتشافها والقبض على المجرمين وحراسة السجناء وتوطيد الامن العام وحماية الافراد واموالهم . واتى قانون الامن العام رقم (38) لسنة 1965 وتعديلاته اللاحقة مؤكدا على ان هذه الواجبات حيث اوردها في مادته الرابعة مفصلة على النحو التالي:

- 1- المحافظة على النظام والامن وحماية الارواح والاعراض والاموال
- 2- منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة
- 3- ادارة السجون وحراستها
- 4- تنفيذ القوانين والانظمة والاورام المشروعة ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق احكام القانون
- 5- استلام اللقطات والاموال غير المطالب بها والتصرف بها وفق احكام القانون والانظمة
- 6- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق
- 7- الاشراف على الاجتماعات والمواكب العامة في الطرق والاماكن العامة
- 8- القيام بأية واجبات اخرى تفرضها التشريعات المرعية الاجراء (الامن العام الاردني، 1981)

استمر تطور جهاز الامن العام بالعديد من مراحل التطوير والتحديث ولقد حقق العديد من النجاحات التي يشار لها بالبنان حيث لا بد من الاشارة الى واقع التطور والتقدم التنظيمي والبشري والتكنولوجي ومواكبة كل ما هو عصري بطريقة علمية مدروسة حيث قام جهاز الامن العام بتوفير الدعائم اللازمة لبناء منظومة الامن العصري بحيث اصبحت مهمة رجل الشرطة تتمثل بخدمة القانون بشقيه الامني والانساني، وبناء على ذلك اصبحت استراتيجية الامن العام على عدد من المبادئ العصرية منها التركيز على العنصر البشري باعتباره العنصر الفاعل في العملية الامنية وتطبيق المبادئ الحديثة في الاستقطاب والاختيار والتجديد والاعداد والتدريب والتهييل والتركيز على الكفاءة والفاعلية في اداء العمل(الزيود، 2014) وقد سعت قوات الامن العام اثناء ارتباطها بالجيش وعند انفصالها عنه الى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في حفظ الامن والنظام العام وتهيئة بيئة امنه لجميع المواطنين المقيمين على الاراضي الاردنية وتدفعهم الى مزيد من التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والتقدم الحضاري والعيش الكريم بحرية واطمئنان .

## المطلب الثالث: تطور جهاز الامن العام (مرحلة الدمج)

تفترض الدراسات الاستراتيجية والأمنية عموما بحسب (Gavrilenko, 2022) أن ضمان أمن الدولة واستقرارها لا يتحقق الا بتباعد نخب علمي منظم لدراسة الظواهر السياسية والقانونية وكذلك مؤسسات الدولة إذ تفترض تلك الادبيات أن الأبنية السياسية والقانونية والمؤسسية للدولة ترتبط مع بعضها البعض تأثيرها المتبادل من خلال اعتبار

أمن الدولة نظامًا مفتوحًا للإدارة العامة. يعتمد عمل هذا النظام على معايير محددة، وآلية تنظيمية واضحة ومستقلة، ووسيلة دقيقة للرقابة.

وفي ظل التطورات التي شهدتها العصر الحالي لدور الاجهزة الامنية تزايدت المهام الموكلة اليها والتي يأخذ بعضها أبعادا تم المجتمع وتحافظ على مقدراته وزاد ذلك في تقدير المجتمع ومؤسساته، أصبحت المؤسسات المجتمعية تقوم بدور مساند لدعم الاجهزة الامنية من خلال التثقيف والتعليم الذي يسهم في الوقاية من الجرائم والحد منها) (Peaslee, 2009).

ولا يقتصر دور جهاز الامن العام على، الاستجابة للتطورات المختلفة بل لا بد من مراجعة دورية وشاملة لتنظيم القوة وتشمل جميع المستويات الادارية والعسكرية، وبناء على ذلك يتم بناء الهيكل التنظيمي لمديرية الامن العام على اسس منهجية حيث كان التركيز على العنصر البشري هو التحدي الاكبر كونه راس المال والمحرك الاساسي للعمل الامني واخذت قيادات الجهاز المتعاقبة في التركيز على المؤهل العلمي واخيار الكفاءة والتميز حتى اصبح غالبية ضباط الجهاز من حملة الشهادة الجامعية(الزبيد، 2014).

ومن الناحية النظرية تفترض الأدبيات أن التطور الذي يشهده الفكر الإداري عموماً يلقى بظلاله على المؤسسات الأمنية؛ ذلك أن التطور في مجال القيادة وما يتعلق بها من نظريات يؤثر علمياً على الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية ويدفعها لمواكبة التطورات في الفكر القيادي والإداري، وفي هذا السياق يرى (الرشيد، 2022) أن تطور جهاز الأمن العام بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي حيث قدم النموذج الأردني للعمل الأمني الدور المتكامل لرجل الأمن ليس فقط على مستوى الإجراءات الوقائية لمنع الجرائم أو ملاحقة الجناة بعد وقوع الجريمة، ولكن على مستوى تطور مفهوم شامل للأمن يأخذ بعين الاعتبار تطوير البنية التنظيمية والكوادر البشرية واستخدام التكنولوجيا وانظمة استخراج المعلومات وتقليل زمن الاستجابة واصلاح الفكر الجنائي وتوسيع نطاق عمل جهاز الامن ليتعدى الضبط الاداري والقضائي ويمتد ليشمل الضبط الاجتماعي.

ومنذ ان تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية في 7 / 2 / 1999 كان النهج العام للدولة الاردنية البدء بمسيرة التحديث والاصلاح السياسي والاقتصادي بما ينسجم والتنمية الشاملة، وكان لجهود الإصلاح التي قادها الملك عبدالله الثاني اثر كبيراً في تطور البيئة التشريعية والتنظيمية والتحديث لمختلف اجهزة الدولة (السويلمين، 2008).

ففي العام 2007 افتتح الملك عبدالله الثاني بن الحسين مركز القيادة والسيطرة والذي شكل تطوراً نوعياً لفرض المزيد من المراقبة في مختلف محافظات الاردن، وفي العمل 2011 انضمت ادارة شرطة الاحداث الى منظومة العمل الشرطي المختص بقضايا الأحداث، وفي عام 2017 انشئت مديرية شرطة النجدة لتنطوي تحتها اقسام النجدة في اقليم العاصمة عمان. كما ساهم التعاون بين الامن الوقائي والبحث الجنائي في السيطرة على معدلات الجريمة (العمرو، 2021).

وبتاريخ السادس عشر من كانون الثاني للعام 2019م، صدرت التوجيهات الملكية السامية بالسير الفوري في دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام، وإنجاز الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لذلك، وبشكل يضمن تعميق التنسيق الأمني المحترف وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، والتوفير على الموازنة العامة، وتضمنت الرسائل الملكية الى حكومة الرزاز بضرورة وجه بتعيين مدير لهذه المديرية يتولى إنجاز عملية الدمج، حيث تولى قياد عملية الدمج الفريق الركن حسين الحوامة والذي أكد أن الاستراتيجية الأمنية والتنظيمية التي انطلقت من الرؤى الملكية الحكيمة في دمج الأجهزة الأمنية قامت على أساس عمل أمني وإنساني شامل، بقيادة واحدة وعقيدة تدريبية واحدة

يعمل من خلالها الجميع كل ضمن اختصاصه في كافة صنوف الأمن العام لتعزيز الأمن وتقديم أفضل الخدمات وأعلىها جودة (الحواتمة، 2020)

تمخضت عملية الدمج الاجهزة الامنية على المستوى التشريعي عن صدور قانون رقم (14) لسنة 2020 قانون معدل لقانون الأمن العام رقم (38) لسنة (1965) والذي تضمن دمج قيادة قوات الدرك ومديرية الدفاع المدني تحت مظلة الأمن العام.

أما على المستوى العملي فقد تم تقسيم المملكة الى ستة أقاليم أمنية؛ وفي كل إقليم يتم تجميع كافة صنوف الأمن العام تحت قيادة وواحدة، ويمثل كل إقليم مديرية أمن مصغرة تنفذ كافة الواجبات والمهام المطلوبة منها بشكل جماعي مشترك، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على مدى الفعالية والكفاءة وسرعة الاستجابة لأي حدث كان، أما على المستوى الإداري فقد تم على المستوى الرئيسي دمج كافة الإدارات والوحدات اللوجستية في إدارات موحدة واحدة مثل إدارة مالية واحدة، وإدارة تدريب، ومديرية دعم لوجستي، إضافة إلى دمج 99 وحدة وإدارة رئيسة وفرعية مما أسهم في ترشيد النفقات، وبهذا التطور انتقلت مديرية الأمن الى مستوى جديد من الأداء وهو ما يعرف بالأدبيات الإدارية بالرشاقة التنظيمية أو المؤسسة الرشيقية (الحواتمة، 2020).

#### المبحث الثاني: تحليل المؤشرات المتعلقة بتطور جهاز الأمن العام بعد عملية الدمج في العام 2019:

يتناول هذا المبحث تحليلاً للمؤشرات المتعلقة بتطور الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن العام بعد عملية الدمج في العام 2019 ، حيث تضمنت التوجيهات الملكية السامية لعملية الدمج " تعميق التنسيق الأمني المحترف وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، والتوفير على الموازنة العامة" وبناء على تلك التوجيهات، تم تحليل المؤشرات على النحو الآتي:

#### المؤشر الأول: تطور أداء جهاز الأمن العام بعد عملية الدمج في العام 2019:

أدت التغيرات التي شهدتها العصر الحالي والتغيير المستمر إلى دفع المنظمات إلى تطوير ادائها التنظيمي بحيث تصبح المنظمة أكثر كفاءة وخفة الحركة من أجل البقاء (Kazlauskienė Bartusevicienė and Tamulienė , 2017) وبناء على ذلك لا يمكن للمنظمات تبني الأساليب التقليدية في الإدارة إذا أُنْهَما لا تناسب متطلبات العصر الحاضر بل أصبح من الأهمية بمكان بالنسبة للمنظمات اعتماد نهج حديث يجعل المنظمة أكثر قدرة على تبني الإجراءات السريعة لمواجهة مستجدات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة، ويُنظر إلى الرشاقة التنظيمية على أنها القدرة على التنبؤ باللازمة والتعامل معها بسرعة من خلال المستويات الادارية المختلفة (Charbonnier-Voirin, 2011) ان الرشاقة التنظيمية تتعلق بالهيكل الاداري الذي يساعد المنظمة على الاستجابة للالزمات والتعامل معها بسرعة ، في حين اعتبر (Nijssen & Pauwe , 2012) ان الرشاقة من تعكس مجموعة التغيرات التي تواجه المنظمة وتفرض عليها الاستجابة السريعة لتحديات البيئة الداخلية والخارجية . وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن عملية الدمج جعلت جهاز الامن العام أكثر رشاقة بمعنى آخر عززت قدرة جهاز الأمن العام أكثر قدرة على الاستجابة السريعة؛ فمن خلال عملية الدمج أصبح للأجهزة الامنية الثلاث (الدرك، والدفاع المدني، والامن العام) قيادة موحدة تولى ادارتها الفريق الركن حسين الحواتمة، فوجد قيادة واحدة وعقيدة تدريبية واحدة يعمل من خلالها الجميع كل ضمن اختصاصه في كافة صنوف الأمن العام مما عزز الرشاقة التنظيمية لجهاز الامن العام وادى الى سرعة الاستجابة للتعامل مع المهام والواجبات الموكلة بعيداً عن تعدد المرجعيات التي تعيق او تؤخر سرعة التنفيذ.

## اثر تطور جهاز الامن العام على الحد من الجريمة دراسة تحليلية للفترة (2019-2021)

فعلى سبيل المثال تفيد الاحصائيات الواردة من مديرية الامن العام أن زمن انجاز المعاملات المواطنين انخفض من (15) دقيقة إلى أقل من عشر دقائق، كما ارتفعت نسبة جودة الخدمة المقدمة من قبل جهاز الامن العام وصلت (0.98%) للأعوام 2019-2020، في حين بلغ مستوى رضا متلقي خدمات الأمن العام (0.93) للأعوام 2019-2020. كما ارتفع عدد المعاملات التي تم انجازها في الاعوام (2019-2020) الى (3.600000) معاملة ترخيص مقارنة بـ(1.200000) معاملة في العام 2017.

### المؤشر الثاني: الحد من الجريمة بعد عملية الدمج في العام 2019:

تتمثل الوظيفية الأساسية لجهاز الأمن العام في منع وقوع الجرائم ، وملاحقة مرتكبي الجرائم بعد وقوعها، ويأتي هذا المؤشر للكشف عن تأثير عملية الدمج على الحد من الجرائم في الأردن.  
أولاً: معدل الانخفاض في الجريمة: يمثل هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة في الكشف عن معدل الانخفاض في الجريمة في الأعوام (2019-2021).

1- بلغ العدد الكلي للجرائم المرتكبة في العام 2019 (26233) ثم انخفض هذا العدد إلى (22187) في العام 2020 ثم انخفض إلى (20991) في العام 2021، وبمعدل انخفاض بلغ (5.39%) مقارنة بالعام 2020(التقرير الإحصائي الجنائي، 2021)

2- إن أبرز الجرائم التي انخفضت في العام 2021 مقارنة بالعام 2020 كانت على النحو الآتي:

الجريمة	نسبة الانخفاض
الاختلاس	80%
المقامرة	50%
الضرب المفضي إلى الموت	33.33%
تزييف النقد	32.65%
سرقة السيارات	28.85%
الرشوة	25.24%
السراقات الجنائية	24.83%
الشروع بالسرقة	21.74%
الشروع بالقتل	16.18%
الاعتداء على الموظفين	13.42%
استثمار الوظيفة	11.11%
اطلاق العيارات النارية	10.58%

المصدر: التقرير الإحصائي الجنائي (2021)

2- ثانياً معدل الكشف عن الجرائم : يمثل هذا المؤشر احد مؤشرات فعالية جهاز الأمن العام، إذ ان ملاحقة مرتكبي الجرائم وتسليمهم للعدالة يعد يعكس مستوى التطور الذي وصل إليه جهاز العام في الاردن بعد عملية الدمج، ومع التسليم بأن لكل جريمة ظروفها الخاصة الا أن سرعة اكتشاف الجريمة يقلل من الاثار الاجتماعية التي تترتب على الجريمة،

كما أنه في الوقت ذاته يعزز الثقة بين المواطنين وجهاز الامن العام . وتفيد الإحصائيات الرسمية الواردة عن جهاز الأمن العام أن نسبة اكتشاف بعض الجرائم وصل إلى (100%) في العام 2020 لجرائم القتل العمد ، وبلغ معدل الكشف عن جرائم الشروع بالقتل (99.13) في العام ذاته وتراوح نسب الكشف عن جرائم الايذاء البليغ والاحتيال والجرائم الأخلاقية في العام 2020 (95.14-98.67) وتعكس تلك النسب الحرفية العالية لجهاز الأمن العام الاردني في اكتشاف الجرائم في الأردن.

#### الخاتمة : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات : ظهر من خلال ما سبق ذكره ما يلي:

- 1- أن جهاز الأمن العام نشأ منذ نشوء الدولة الأردنية منذ عام 1921 اذ كان ركيزة أساسية لحفظ الأمن والاستقرار.
- 2- حرص الهاشميون منذ عهد الإمارة وحتى اليوم على تطوير جهاز الامن العام بما يواكب التطورات التي يشهدها العالم وليكون الدرع الحصين لحماية أمن الوطن واستقراره.
- 3- شهد جهاز الامن العام في عهد الملك عبدالله الثاني نقلة نوعية على المستوى التنظيمي وتحسين الأداء حين صدرت ، صدرت التوجيهات الملكية السامية في عشر من كانون الثاني للعام 2019م بالسير الفوري في دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام.
- 4- قاد عملية دمج جهاز الأمن العام ضمن التوجيهات الملكية السامية بالدمج الفريق الركن حسين الحواتمة من خلال توليه منصب مدير الامن العام.
- 5- إن عملية دمج جهاز الامن العام التي قادها الفريق الركن حسين الحواتمة انطلاقا من الرؤى الملكية الحكيمة قامت على أساس تعزيز مفهوم الأمن الشامل من خلال، توحيد قيادة وعقيدة جهاز الامن العام بحيث يعمل من خلالها الجميع كل ضمن اختصاصه في كافة صنوف الأمن العام لتعزيز الأمن وتقديم أفضل الخدمات وأعلها جودة.
- 6- أظهر تحليل المؤشرات التنظيمية والأدائية لجهاز الامن العام أن عملية الدمج اسهمت في تعزيز الرشاقة التنظيمية لجهاز الامن العام من حيث سرعة انجاز معاملات المواطنين أو من حيث زيادة رضى متلقي الخدمة عن جودة الخدمات التي يقدمها جهاز الامن العام ، كما انعكست تلك الرشاقة على انخفاض ملموس لمعدلات الجريمة في الاردن في أعقاب عملية الدمج وهذا يؤكد أن عملية الدمج أسهمت في تحسين الأداء الوظيفي لجهاز الامن العام بما يعزز مبدا الاستقرار المجتمعي عبر الحد من معدلات الجريمة ، وسرعة اكتشافها.

ثانياً التوصيات : في ضوء النتائج أعلاه توصي الدراسة بالآتي:

- 1- إجراء المزيد من الدراسات المقارنة حول أداء جهاز الأمن العام قبل عملية الدمج وبعدها من خلال دراسة مؤشرا جديدة للوقوف على مستوى سرعة الأداء وجودتها التي تمخضت عن عملية دمج جهاز الامن العام.
- 2- اجراء دراسات حول الشخصيات التي قادت عملية الدمج وفي مقدمتها الفريق الركن حسين الحواتمة للكشف عن مستوى التطور في مفهوم الأمن الشامل على المستوى الاستراتيجية والعمليات الميدانية لجهاز الأمن العام.

#### قائمة المراجع

##### أولاً: المراجع العربية

حسني، محمود(1986) جرائم الامتناع والمسؤولية الجزائية عن الامتناع، دار النهضة، القاهرة.

الحواتمة، حسين(2020) استراتيجية الأمن العام ومفهوم الامن الشامل ، كلية الدفاع الوطني، الاردن.  
الخالدي، زين (2021) دور مديرية الأمن العام في الحفاظ على الأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي في مواجهة جائحة كورونا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.  
الدرواشة، عبدالله(2014) أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية 7(2) 185-203.  
الزيود ، محمود عبدالكريم مفرج (2014) . تعاملات رجال الامن العام الاردني مع حملة الحصانات الدبلوماسية ، " النظرية والتطبيق " رسالة ماجستير ، العلوم التطبيقية ، الاردن .  
السويلمين، طلعت(2008) تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر (2003-2007): الدور الرقابي والتشريعي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.  
الشمائلة، بماء (2019) ظاهرة الإتاوات وآثارها علي المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وأصحاب المحال التجارية، وفارضها ضمن قيادة أمن اقليم الوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.  
الشياب، أبراهيم والخليفات، رياض والبشايرة، علي(2022) التطور التاريخي للقوات العسكرية الأردنية في عهد الإمارة ( 21-1931 م ) المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة أسيوط ، 28(85) 691-710.  
الطوالة ، توفيق(2013) دور الأجهزة الأمنية في تطبيق معايير حقوق الإنسان في الأردن، مجلة الدراسات الأمنية (8) -3-28  
العشران، رانيا ، خمش، مجد الدين (2016)الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الأردني (دراسة اجتماعية ميدانية) دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية 43(5) 2199-2221.  
العمرو، اياد(2021) الأمن العام في سطور تاريخ وإنجاز، مجلة الأمن العام (405) 34-37.  
الموسى، سليمان والماضي، منيب(2021) تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

محافظة، علي(1973) تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة 1921م\_1946، منشورات الجامعة الاردنية، عمان.  
مجداب، غسان(2021) استراتيجية امملك حسني بن طلال العسكرية 1953-1956 (دراسة وثائقية)مجلة كلية التربية الأساسية، 112(72)341-358.

#### المراجع الأجنبية:

Charbonnier-Voirin, A. (2011), "The development and partial testing of the psychometric properties of a measurement scale of organizational agility", Management, 14(2). 119-156,  
Dobra, B. (2021). The Role of Public Administration in the State-Building Process: A Literature Review. Public Administration in Conflict-Affected Countries, 21-59.

- Gavrilenko, K. M. (2022). Formation of the Public Administrative Mechanism ensuring State Security and Law Order in the Conditions of Decentralization of State Authority. *Dnipro scientific journal of public administration, psychology, law*, 6, 187–191.
- Gierszewsk, J & Pieczywok, A(2021) Public Security and Public Order – Conceptual and Institutional Scope, *Polish Political Science Yearbook*, (50) 1–14
- Kazlauskienė E., Bartusevicienė I., Tamulienė V. (2017), The potential / opportunities for leveraging competences: the intangible assets dimension, *Montenegrin Journal of Economics* 13(1):51–62
- Kivalov, S. (2023). Public Administration in the field of national security: Updating content during Martial Law. *Amazonia Investigate*, 12 (65), 68–76.
- Liliokanaio (2009) Community Policing , *Police Practice and Research An International Journal* Volume 10, Issue 2 (13) 115–131
- Nijssen, M., Paauwe, J. (2012), "HRM in turbulent times: how to achieve organizational agility?", *The International Journal of Human Resource Management*, Vol. 23, No. 16, pp. 3315–3335,
- Shchokin, R , Soloviov, O, Tantsiura, C (2023) The Role of Public Administration in Ensuring State Security: Strategies and Mechanisms of Implementation, *Journal of Law and Sustainable development* 11(8):1–20.